مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

دراسة اجتماعية لممارسات الريفيين الداعمة للاقتصاد الأخضر بمحافظة البحيرة

إيهاب عبدالخالق محمد هيكل

قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة

المُلخص

يسعى البحث لقياس مستوى تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، تحديد طبيعة العلاقة بين درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر والمتغيرات المدروسة، تحديد معنوية الفرق بين درجة تنفيذ النوع الاجتماعي للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، تحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة في تفسير التباين الكلي لدرجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، والتعرف على مصادر معلومات المبحوثين المتعلقة بمخاطر التلوث البيئي، وطرق التخلص من المخلفات. وأُجريَ البحث الميداني - باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية - بقرية نتما التابعة لمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة خلال شهر فبراير لعام 2021 لعينة عشوائية بسيطة بلغت 95 مبحوثاً، واستُخدِم لعرض النتائج جداول التوزيع التكراري، المدى، المتوسط الحسابي، وكذا استُخدِم اختباري "t" و Chi Square، معامل الارتباط البسيط وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي " الصاعد ". وتوضح النتائج أن: 50.5 % من إجمالي العينة ذوي مستوى تنفيذ متوسط للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، بينما 29.5 % ذوي مستوى منخفض، 20 % ذوي مستوى مرتفع. وتبين وجود علاقة معنوية بين درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وبين كل من (حجم الأسرة، عدد سنوات الخبرة الزراعية، القيمة الاجتماعية للأرض، الاتجاه نحو التعليم، إجمالي الدخل الأسري، حيازة الآلات الزراعية، نصيب الفرد من الحيازة الزراعية، الحالة المهنية، ونوع المحاصيل المنزرعة)، كما تُسهم المتغيرات التالية مجتمعة (حيازة الآلات الزراعية، عدد سنوات الخبرة الزراعية، و نصيب الفرد من الحيازة الزراعية) في تفسير 32.4 % من التباين الكلي للمتغير التابع، واحتلت البرامج التليفزيونية المتخصصة وشبكة المعلومات الترتيب الأول والثاني كأهم مصادر معلومات المبحوثين المتعلقة بمخاطر التلوث البيئي، وتبين أن 82.1 % و33.7 % يقومون بتصنيع الكمبوست من خلال كمر المخلفات الحيوانية والزراعية على التوالي.

- ***الكلمات الدالة :*** التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، محافظة البحيرة.

المقدمة

يعتبر الاقتصاد الأخضر والحد من تفاقم قضية الفقر من أهم القضايا التي تناولتها الأمم المتحدة في مؤتمرات عديدة خاصة بالتنمية المستدامة، وقد تم توجيه الجهود المعنية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد الأدوات والوسائل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وغاياتها، وقد تمت الخطوة الأولى في عام 2011 عندما تم إطلاق أول مبادرة للتحرك نحو الاقتصاد الأخضر والسعي نحو إيجاد أنماط حياة صحية، والاستخدام الرشيد لكافة الموارد البيئية، وتفعيل استخدام برنامج الطاقة المتجددة مع بداية حلول عام 2025، مع تلبية متطلبات التنمية المستدامة في شتى المجالات ولاسيما في مجالات الزراعة، التنمية الريفية، الاقتصاد، التعليم، والطاقة (United Nations, 2021: 1-3).

وقد فرضت الزيادة السكانية والنظم الاجتماعية، الاقتصادية، والصناعية وغيرها من النظم على البيئة ومواردها المتعددة الكثير من الضغوط التي قد ينتج عنها إهدار واستنزاف موارد البيئة المتعددة مع تلوث بعضها، مثل انتشار ملوثات التربة، المياه، والهواء، وكذا حدوث الاحتباس الحراري وما ينجم عنه من تغيرات مناخية ذات التأثير السلبي القوي على كافة أوجه النشاط البشري، والفقد الحادث في التنوع البيولوجي، وأدت كل هذه التداعيات إلى حتمية وضرورة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بصفته أحد وسائل وآليات التنمية المستدامة والحد من الفقر وتحسين الإنتاجية الزراعية، حيث أن تلك الآلية أو الوسيلة تفرضها ظروف المرحلة الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي على نحو عام والمجتمع المصري على نحو خاص (نجاتي، 2014: 5).

وتشير الأدلة المتنامية إلى أن الانتقال لمرحلة الاقتصاد الأخضر له العديد من المبررات الاجتماعية والاقتصادية الصحيحة، وتُعد عملية مضاعفة الجهود المبذولة من القطاعين الحكومي والخاص لدعم وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومن أهم خطوات التمهيد للانتقال لتلك المرحلة دعم البنية التحتية ولاسيما الريفية منها، والاستجابة لإصلاح وتعديل السياسات التنموية، كل ذلك سوف يجعل من التحديات فرص سانحة لتحسين جودة حياة الأفراد بالمجتمع المصري (UNEP, 2011:1-2).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لم يحظى بقبول واسع في بادئ الأمر، ولاسيما خلال فترة ظهور الأزمة الاقتصادية عام 2007 في مجتمعات عديدة، وحدوث معوقات عديدة للانتقال لمسار التنمية المستدامة، لذا كان من الضروري انتهاج مسار جديد في التنمية المستدامة يدعم الاستثمار في البيئة، القضاء على الفقر، زيادة وتحسين الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة، فالاقتصاد الأخضر بمثابة وسيلة تيسر عملية الانتقال إلى التنمية المستدامة، فضلاً عن توطيد العلاقة بين الاستثمار في مجالات البيئة وعمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره أداة أو وسيلة تسهل الانتقال إلى التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحديد مفهوم الاقتصاد الأخضر، فهو بمثابة وسيلة يتم من خلالها تحسين رفاهية الأفراد، مع الحد من الفقر ومن المخاطر البيئية وندرة مواردها البيئية (UNEP, 2012: 5).

وتعتبر قضية التغير المناخي أحد أهم الظواهر العالمية ذات التأثير على البيئة ومكوناتها المتنوعة، وقد أصبح من الواضح لدى الباحثين والمنظمات المعنية أن تلك الظاهرة لها من الأهمية والخطورة التي تجعل هناك حتمية بالغة لتنسيق جهود كل المنظمات المعنية على الصعيدين القومي والدولي للبحث عن سبيل للخروج الآمن قدر المستطاع من تلك الأزمة، وهنا لابد من فتح المجال للتنمية المستدامة للعمل بكل أدواتها وآليتها ولاسيما آلية الاقتصاد الأخضر، نظراً للمخاطر المتوقعة والمحتملة (سليمان، وفواز، 2015: 1).

وانطلاقاً من رؤية مصر 2030، حيث اقتضت ظروف المرحلة الراهنة لصياغة تلك الرؤية، من أجل تحديد ووضع الاستراتيجيات والخطط الطموحة لدعم مرحلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والتي تيسر تحقيق أبعاد عملية التنمية المستدامة وغاياتها، مع استثمار الموارد البيئية المحلية بشكل يضمن لها عنصر الاستدامة، وذلك من خلال مراعاة الأبعاد الأربعة والمتمثلة في البعد البيئي، البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وبعد الأمن القومي، ويستهدف البعد البيئي، إدارة الموارد المتاحة " التربة، الهواء، المياه" بأعلى كفاءة ممكنة، والتصدي لعمليات التعدي عليها وصيانتها من التدهور والتلوث ، مع مراعاة الارتقاء بجودة

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني:dr_ehab_heikal@yahoo.com
DOI: 10.21608/JAESS.2021.199203

الحياة للأجيال الراهنة، وحماية حق الأجيال القادمة في تلك الموارد (رؤية مصر2030، 2014: 82:84).

ونظراً لسيطرة وانتشار فكر الاقتصاد الأخضر بشكل ينافس الفكر البيئي بصفة خاصة، والتنموي بصفة عامة، مع وضوح الاهتمام بهذا الاتجاه على المستويين القومي والعالمي، وتوجيه النشاط البشري من خلال إدارة موارد البيئة على نحو يضمن لها الاستدامة، مع ضمان الكفاءة في استخدام موارد البيئة المختلفة، مع تضمين الجانب أو البعد الاجتماعي في مختلف الأنشطة البشرية بما يحقق أهداف وغايات التنمية المستدامة دون تباطؤ، لذا أصبحت قضية الاقتصاد الأخضر كأحد آليات ووسائل تحقيق غايات التنمية المستدامة، كما أنها أحد الأدوات الموجهة لتصحيح التوازن المختل بين السكان والموارد، ورغم أهمية ما سبق ذكره إلا أن هناك نوعاً من الإغفال والقصور لمفهوم الاقتصاد الأخضر في البحوث الاجتماعية الموجهة للتنمية الريفية والزراعية معاً، رغم أهميتها في الفترة الحالية، ولاسيما مع تزايد معدلات التلوث بشكل عام، وتزايد انبعاثات مركب ثاني أكسيد الكربون بشكل خاص، بسبب التصارع على موارد البيئة المختلفة، فضلاً عن الثورة الصناعية التي يعيشها العالم في الآونة الأخيرة دون الانتباه للبعد الاجتماعي الذي يتم وضعه في نهاية قائمة الاهتمامات للأنشطة البشرية المختلفة، رغم ما قد ينتج عنه من مخاطر وتهديدات محتملة تفوق ما تم معاصرته خلال الفترة الراهنة، الأمر الذي يجعل هناك ضرورة لإجراء العديد من البحوث العلمية التي تتناول البعد الاجتماعي لآلية أو قضية الاقتصاد الأخضر كأحد أدوات التنمية المستدامة في القطاع الريفي بمصر، ولهذا تتضح أهمية البحث الجاري وضرورته.

ويُعد هذا البحث خطوة ضمن خطوات طريق طويل نحو استثمار الفكر الخاص بالاقتصاد الأخضر والاستفادة منه لدعم مجالي التنمية المستدامة والتنمية الريفية، والحفاظ على البيئة بمواردها المتنوعة والحد من تلوثها واستنزافها من خلال الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، ولاسيما البيئة الريفية، من أجل الارتقاء بمستوى جودة الحياة ودعم رفاهية الأفراد في المجتمع الريفي المصري.

لذا يسعى هذا البحث للإجابة على عدداً من التساؤلات البحثية، وقد تم صياغتها على النحو الآتي:

ما هو مستوى تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر بمنطقة البحث؟، ما هي طبيعة العلاقة بين درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وبين المتغيرات المستقلة المدروسة؟، هل هناك اختلاف أو فرق بين درجة تنفيذ النوع الاجتماعي (الذكور/الإناث) للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر؟، ما هي درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة (المرتبطة) في تفسير التباين الكلي لدرجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر؟، ما هي مصادر معلومات المبحوثين المتعلقة بمخاطر ومشكلات التلوث البيئي؟، وما هي طرق تخلص المبحوثين وأسرهم من المخلفات بمنطقة البحث؟.

أهداف البحث

1- قياس مستوى تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر بمنطقة البحث.

2- تحديد طبيعة العلاقة بين درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وبين المتغيرات المدروسة.

3- تحديد معنوية الفرق بين درجة تنفيذ النوع الاجتماعي (الذكور/الإناث) للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر.

4- تحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة (المرتبطة) في تفسير التباين الكلي لدرجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر.

5- التعرف على مصادر معلومات المبحوثين المتعلقة بمخاطر ومشكلات التلوث البيئي.

6- التعرف على طرق تخلص المبحوثين وأسرهم من المخلفات بمنطقة البحث.

الأهمية التطبيقية للبحث

انطلاقاً من رؤية مصر 2030 للحد من أثر المخاطر البيئية، واستناداً إلى ما يقدمه البحث الحالي من معلومات ونتائج علمية، تتضح الأهمية التطبيقية لهذا البحث، فضلاً عن إثراء الجانب النظري، وبالأخص فيما يتعلق بممارسات الريفيين الداعمة للاقتصاد الأخضر، وما يتعلق بالنواحي الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، والزراعية، ولاسيما خلال الفترة الراهنة والتي تصاعد فيها الاهتمام بالتنمية المستدامة وقضية الاقتصاد الأخضر على الصعيدين المحلي والعالمي، للحد من المخاطر والمشكلات البيئية الحالية والمحتملة، ودعم استخدام الموارد البيئية بكفاءة بغرض تحسين حالة الرفاه للمجتمعات، وخفض نسب الملوثات وانبعاثاتها، وتتحدد الأهمية التطبيقية للبحث الراهن في إسهامه في تقديم العون للجهات المعنية من مخططي وصانعي السياسات التنموية على المستوى القومي، والوقوف على حقيقة الوضع الراهن، وتقدير حجم الفجوة بينه وبين الوضع المراد تحقيقه، ولاسيما في حالة وجود نوعاً من الإغفال للبعد الاجتماعي لقضية الاقتصاد الأخضر والذي يصب في النهاية لصالح قضية التنمية الريفية المستدامة للقطاع الريفي الزراعي في مصر.

- الإطار المفاهيمي للبحث: ويتناول عرضاً لأهم المفاهيم الواردة ضمن أدبيات البحث وإطاره النظري:

أ- التنمية المستدامة: هي مجموعة العمليات المخططة والمستمرة، والتي تضمن تحقيق النشاط البشري بكفاءة من خلال استثمار موارد البيئة المتاحة بما يضمن استدامة قدرة النسق الحيوي الطبيعي على استيعاب هذا النشاط البشري بغرض إشباع احتياجات الجيل الحاضر، وضمان حق الأجيال المستقبلية (الغامدي، 2007، 11).

ب- الاقتصاد الأخضر: يعرف على أنه أحد آليات وأدوات التنمية المستدامة والذي يهدف إلى دعم رفاهية الإنسان، تحقيق العدالة الاجتماعية، خفض معدلات التلوث وانبعاثات الكربون وتعزيز التنوع البيولوجي، زيادة الإنتاجية، وترشيد استخدام الموارد البيئية وصيانتها من خلال التركيز على جميع الأنشطة والممارسات الداعمة للبيئة والتنمية الاجتماعية لتمهيد الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة وغاياتها، وتقوم تلك الأداة على أساس المعرفة البيئية بغرض معالجة العلاقات التبادلية بين النشاط البشري والنظام البيئي، مع استثمار الفرص المتاحة وخفض نسب التلوث، الاحتباس الحراري، وإهدار الموارد المتنوعة للبيئة (نجاتي، 2014: 17-18).

ج- التلوث البيئي: يقصد به أي تغير كمي أو نوعي يلحق بالبيئة ومكوناتها، وينتج عنه إفساد أو استنزاف أو هدر لتلك الموارد سواءً كانت متجددة أو غير متجددة أو إحداث تغيير في أحد مكوناتها الحية أو غير الحية، مما ينتج عنه خلل في النظام البيئي لعدم القدرة على استيعاب هذا التغيير (عبدالرحمن، 2010: 9).

د- التغير المناخي: هو ظاهرة عالمية ذات انتشار واسع وتنشأ غالباً نتيجة الحرق الكثيف لمختلف أنواع الوقود، وينطلق أثرها للغلاف الجوي مكوناً غازات تتصف بأنها حابسة للحرارة، مما ينتج عنه تباين شديد في أحداث الطقس (عبدالوهاب، 2018: 6).

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

يُعد الاقتصاد الأخضر والحد من تفاقم ظاهرة الفقر من أهم القضايا التي طرحتها الأمم المتحدة في العديد من مؤتمرات التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الأخضر هو أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تمت الخطوة الأولى في عام 2011 عندما تم إطلاق أول مبادرة للتحرك نحو الاقتصاد الأخضر والسعي نحو إيجاد أنماط حياة صحية، والاستخدام الرشيد لكافة الموارد البيئية، وتفعيل استخدام برنامج الطاقة المتجددة بحلول عام 2025، مع تلبية متطلبات التنمية المستدامة في شتى المجالات ولاسيما في مجالات الزراعة، التنمية الريفية، الاقتصاد، التعليم، والطاقة (United Nation., 2021: 1-3)

وقد بدأت محاولات دمج الأبعاد الاجتماعية لقضية الاقتصاد الأخضر منذ عام 2012 بمؤتمر قمة الأرض بالبرازيل، والحث على المشاركة بغرض إحداث التغير الاجتماعي المرغوب، حيث أن أغلب الاهتمامات كانت في مجالات إحداث التغيرات في نمط الاستثمار، الإنتاج والاستهلاك، دون مراعاة ضمان عنصر الاستدامة، ولكن تحول التركيز والاهتمام نحو دعم الأنظمة التي تحد من انبعاث الكربون وتلوث البيئة وتدهور مواردها، وفي البداية كان هناك تباين واسع حول سبل تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وكذا الاقتصادية لمفهوم قضية التنمية المستدامة، وتقدير التكاليف المستحقة للتحول للاقتصاد الأخضر وفوائده للفئات الاجتماعية المختلفة، وقد اهتم الخبراء والحكومات وكذا الجهات الاجتماعية الفاعلة بكيفية الربط بين البعد الاجتماعي للتنمية وقضية الاقتصاد الأخضر، ويبلغ هذا الأمر من الأهمية التي تجعل منه سبباً لنجاح التحول للاقتصاد الأخضر أو فشل كل المساعي لتحقيقه نظراً لأهمية تلك الأبعاد الاجتماعية المتمثلة في حماية المتضررين من هذا التحول، تحقيق العدالة، الحد من تفاقم ظاهرة الفقر، وضمان دعم رفاهية الأفراد والفئات المهشمة بمجتمعات العالم النامي (United Nations , 2012: 2-4)

وقد تسبب النمو الاقتصادي والصناعي في تدهور المناخ، مع استمرار مشكلات البطالة وزيادة العجز المالي، الأمر الذي أدى إلى إدراك واضعي السياسات أهمية آليات الاقتصاد الأخضر والحاجة إليها بغرض دعم عمليات التنمية المستدامة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة الظروف لدمج السياسات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وتشير البحوث والدراسات إلى أن سرعة التغير المناخي الملحوظ خلال الأربعة عقود الماضية يرجع بدرجة كبيرة إلى النشاط البشري الاقتصادي والتكنولوجي، ولاسيما استخدام المصادر المختلفة للطاقة والتي تتميز بأنها كثيفة الكربون، مع إغفال البعدين الاجتماعي والبيئي لتلك الأنشطة، وكذا التحديات والفرص المهدرة نتيجة عدم إعطاء هذين البعدين أهميتهما المستحقة (ILO & EU, 2014, V, 1) .

وقد دفعت أزمة انتشار كوفيد-19 العديد من المنظمات المتخصصة بقطاع المياه في بعض الدول العربية لإطلاق دعوات تدعم الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، وهي محاولات للتكيف والتعافي، في خضم مرحلة تنمية الموارد المائية بعد تلك الأزمة، حيث الانطلاق نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر خلال مرحلة ما بعد كوفيد-19، نظراً لدوره الأساسي في التخفيف من حدة الأزمات المرتبطة بالعلاقة بين كل من المياه، الغذاء، والطاقة، حيث أن تحقيق الكفاية في تلك الجوانب يرتبط بشكل أساسي بقضية الاقتصاد الأخضر، لإتاحة الفرصة لدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي مع ضمان تحقيق الجودة البيئية، ولاسيما في تلك المرحلة التي تتصف بالنمو السكاني المرتفع والسريع وتزايد معدلات التلوث، التدهور البيئي، وبناء السدود (الفارس، 2020: 1-2).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لم يحظى بقبول وانتشار كبيرين في بداية الأمر، وبالأخص مع بداية ظهور الأزمة الاقتصادية عام 2007 في دول عديدة، وحدوث معوقات عديدة للانتقال لمسار التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، وكذا البيئي، لذا كان من الضروري انتهاج مسار جديد في التنمية المستدامة يدعم الاستثمار في البيئة، القضاء على الفقر، زيادة وتحسين الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة بمختلف المجتمعات، فالاقتصاد الأخضر بمثابة وسيلة تيسر عملية الانتقال إلى التنمية المستدامة، فضلاً عن توطيد العلاقة بين الاستثمار في مجالات البيئة وعمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ويمكن النظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه نهج يؤكد هذه الروابط. لذلك يمكن اعتباره أداة أو وسيلة تسهل الانتقال إلى التنمية المستدامة وتحقيقها، وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في وضع تعريف لمفهوم الاقتصاد الأخضر، وتم تعريفه على أنه وسيلة يتم من خلالها تحسين رفاهية الأفراد، تحقيق العدالة وتوزيع الدخل، مع الحد من الفقر ومن المخاطر البيئية وندرة مواردها البيئية (UNEP, 2012: 5).

وقد تولت الأحداث البيئية والأزمات التي مرت بها كافة المجتمعات ومازالت، الأمر الذي جعل هناك اتجاه قومي ودولي بالاهتمام بآلية الاقتصاد الأخضر على نحو متزايد، حيث تسعى الدول والمنظمات المختلفة لاستكشاف أنماطًا جديدة وفعالة للتنمية، بحيث تراعي اعتبارات الاستدامة في النواحي الاجتماعية، البيئية، وكذا الاقتصادية لضمان تحقيق نتائج ملموسة في ظل وجود تحديات عديدة (Curso, 2014: 2).

ويمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه أحد نماذج التنمية الحديثة والذي يهدف إلى دعم رفاهية الإنسان، تحقيق العدالة الاجتماعية، خفض معدلات التلوث وانبعاثات الكربون وتعزيز التنوع البيولوجي، زيادة الإنتاجية، وترشيد استخدام الموارد البيئية وصيانتها، وذلك من خلال التركيز على جميع الأنشطة والممارسات الداعمة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث تمهد الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم على أساس المعرفة البيئية الهادفة إلى معالجة العلاقات التبادلية بين النشاط البشري والنظام البيئي، والأثر العكسي لذلك النشاط البشري على النظام البيئي، واستثمار الفرص لضمان تحقيق التنمية المستدامة وخفض كل من التلوث البيئي، الاحتباس الحراري، واستنزاف وإهدار الموارد البيئية (نجاتي، 2014: 17-18).

وقد شهد عام 2020 بعض الأزمات أهمها جائحة كوفيد-19، الأمر الذي أدي إلى انخفاض التركيز على البعد البيئي في التنمية المستدامة لحد ما، هذا بالإضافة إلى القلق المصاحب لقضية التغير المناخي ومخاطره المحتملة، الأمر الذي جعل الأنظار تتجه نحو الاقتصاد الأخضر، وإتباع رؤية جديدة لأجندة التنمية المستدامة وتمهيد الطريق لمزيد من الطموح في تلبية أهداف التنمية البيئية والتنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة الأفراد (Buckley, 2021: 4).

كما تمثل قضية التغير المناخي أحد أهم الظواهر العالمية ذات التأثير على البيئة ومكوناتها المتنوعة، وقد أصبح من الواضح لدى المعنيين من الباحثين أن تلك الظاهرة لها من الأهمية والخطورة التي تجعل هناك حتمية وضرورة بالغة لتنسيق جهود كل المنظمات المعنية على الصعيدين القومي والدولي للبحث عن سبيل للخروج الآمن قدر المستطاع من تلك الأزمة، وهنا لابد من فتح المجال للتنمية المستدامة للعمل بكل أدواتها وآليتها ولاسيما آلية الاقتصاد الأخضر، نظراً للمخاطر المتوقعة والتي تهدد استقرار مجتمعات عديدة بسبب صعوبة تقديم الإمدادات لكل من الغذاء والمياه لمناطق عديدة من العالم (سليمان، وفواز، 2015: 1).

ومن أخطر التحديات التي ستواجهها البشرية خلال العقود القادمة التغير المناخي، ارتفاع معدل الفقد في التنوع البيولوجي، وتفاقم ظاهرة التلوث البيئي، فضلاً عن عدم المساواة، وغيرها من التحديات التي لا يمكن التصدي لكل منها بمعزل عن الآخر نظراً لترابطها معاً، الأمر الذي يستدعي تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية المنشودة، فقضية الاقتصاد الأخضر تمثل تغيير شامل للوضع الراهن على الصعيدين القومي والعالمي، ويتطلب ذلك تحولاً جوهرياً في أولويات المجتمعات المختلفة، وبلوغ التغيير المقصود ليس أمراً سهلاً إلا أنه أمر حتمي عند الرغبة في تحقيق غايات التنمية المستدامة، وقد أشار المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED, 2020: 3-5) إلى أن هذا الأمر يستلزم وضع رؤية جديدة تستند على خمسة مبادئ للاقتصاد الأخضر تتضح فيما يلي:

أ- مبدأ الرفاه: محور وهدف الاقتصاد الأخضر هم أفراد المجتمع، حيث السعي نحو تنمية الثروات التي تدهم رفاهية الأفراد ومعيشتهم، وتلك الثروات لا ترتكز على الثروات المالية فقط بل تمتد لتشمل الرأسمال البشري، البيئي، والمادي، واتساع قاعدة الاختيارات لدى الأفراد.

ب- مبدأ العدالة: يدعم الاقتصاد الأخضر تحقيق العدالة بين الأجيال، وكذا داخل الجيل الواحد، واتخاذ القرار بالمشاركة، وتجنب استيلاء النخبة على الموارد البيئية لتقليل الفجوة والتفاوت بين أفراد المجتمع الواحد.

ج- مبدأ حماية الموارد الطبيعية: يسعى الاقتصاد الأخضر لحماية موارد الطبيعة في المقام الأول، ويقوم على الوقاية والصيانة لتجنب الفقد لأي رأس مال بيئي ، مع تنمية وحماية التربة، المياه، التنوع البيولوجي، والهواء.

د- مبدأ الكفاءة والكفاية: يستهدف الاقتصاد الأخضر خفض نسب انبعاث الكربون والحفاظ على التنوع الحيوي والموارد بالحد من استهلاك الموارد بشكل يتسم بالعبث وعدم التخطيط، لتلبية رفاهية جميع الأفراد بالمجتمع.

هـ- مبدأ الحكم الرشيد: يتطلب الاقتصاد الأخضر المشاركة العامة، القيادة المستنيرة، وقيام مؤسسات مرنة ومتكاملة بحيث أن تخضع للمساءلة، علاوةً على قدرتها للقيام بالأدوار التي تسند إليها لخدمة مصالح المجتمع.

ويمكن النظر للموارد البيئية وما آلت إليها من خلال النشاط البشري المتنوع على المستوى الزراعي، الصناعي، الاجتماعي الاقتصادي، والتكنولوجي، ومن خلال تلك النظرة العميقة يتبين لنا طبيعة وعمق العلاقة الوطيدة بين البيئة والإنسان، فهي بمثابة إطار وجوده، والمحددة لأنشطته ومستوى معيشته، ولذلك ينبغي أن يراعى في أي نشاط بشري الحفاظ على البيئة ومواردها بالكيفية التي تضمن استدامتها وعدم تشويهها، وعلى الرغم من تباين الآراء حول تحديد مفهوم دقيق للتنمية المستدامة، إلا أن هناك توافق مشترك بين تلك الآراء في تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك العمليات التي تلبي الاحتياجات والرغبات المختلفة للأجيال الحالية دون المساس بحق وقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية وإشباع احتياجاتها المختلفة (أحمد، 2014: 39-40).

وقد انتشر مفهوم الاقتصاد الأخضر على كافة الأصعدة خلال السنوات الماضية، وقد تم مناقشة هذا المفهوم من خلال قضيتي التنمية المستدامة والحد من الفقر، وينتهج الاقتصاد الأخضر في سياسته تجنب التأثير السلبي الذي يشوه موارد البيئة المختلفة ويلحق الضرر بها، ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، والتي شهدت فيها دول العالم المختلفة عدداً من الأزمات مثل الأزمات الاقتصادية، نقص الغذاء، السلع الرئيسية، وندرة المياه، الأمر الذي قد ينتج عنه زيادة التحديات المواجهة لقضية التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، وتلك التحديات تُعد بمثابة مخاطر اقتصادية واجتماعية تزيد من أعباء الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم ومنهج الاقتصاد الأخضر لا يعني أنه سوف يحل محل

مفهوم ومنهج التنمية المستدامة، ولكن يمكن القول بأنه أحد الوسائل الهامة لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة (خنفر، 2014: 53-54).
وتتضح قضية السكان في مصر في إطار العلاقة القائمة بين موارد البيئة الطبيعية وحجم السكان واحتياجاتهم المتزايدة، حيث أن زيادة السكان تعني الاحتياج لفرص عمل أكثر، خدمات صحية، تعليمية أكثر، هذا فضلاً عن الضغط على المرافق والموارد البيئية، وهذا ما أدى إلى خلق تحديات عديدة، ويتمثل جوهر هذا التحدي في التخطيط لتحقيق التوازن المنشود بين السكان والموارد المحلية المتاحة (جاويش، 2017:1).
وقد شاركت مصر في محافل دولية عديدة بشأن قضيتي الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وفي خلال السنوات القليلة الماضية تم عقد العديد من ورش العمل في العديد من الجهات المعنية المصرية، نظراً لأهمية الاقتصاد الأخضر كآلية هامة تسعى للحد من التأثيرات العكسية أو السلبية للنشاط البشري والتكنولوجي، فضلاً عن زيادة انبعاث الكربون، لذا يرتكز هذا المفهوم على تصويب النشاط البشري والتكنولوجي بطريقة تساند عمليات التنمية الاجتماعية وكذا البيئية (وزارة البيئة، 2013: 3-4). ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة يتألف من ثلاثة أبعاد رئيسية، تتمثل في الأبعاد الاجتماعية، البيئية، والاقتصادية، وتتحقق غايات التنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين تلك الأبعاد الثلاثة، ويدخل الاقتصاد الأخضر - كأحد آليات تحقيق التنمية المستدامة - في مختلف الأنشطة الخضراء لكافة القطاعات الزراعية، الاقتصادية، والصناعية، الأمر الذي يتوقع أن ينتج عنه تحسين رفاهية السكان، الحد من البطالة بزيادة فرص العمل، بالإضافة للحفاظ على موارد البيئية المختلفة من أي تدهور أو تلوث (نجاتي، 2014: 82).
وفي إطار حرص الدولة على حماية مواردها البيئية، تم تشريع عدة قوانين في هذا الشأن، وكان من أهمها القانون رقم 14 الصادر في عام 2019 والذي يحتوي على بعض التعديلات التي صدرت في بعض أحكام القانون الزراعي رقم 38 الصادر في عام 1976 والخاص بتحسين الأرض الزراعية وصيانتها، بالإضافة لآليات تطوير الري الحقلي، وقد تضمن هذا القانون ست مواد، كان من أهمها: يسند لوزارة الزراعة من خلال أجهزتها القيام بعملية تطوير الري الحقلي ويشمل ذلك إنشاء شبكة للصرف الحقلي، وإتباع أساليب الري الحديثة بالتنسيق مع الجهات المعنية،على حائزي الأرض الزراعية التي ينفذ بها عمليات التطوير للري الحقلي بتمكين العاملين بالوزارة تنفيذ تلك العمليات، وعلى حائزي الأرض الزراعية تطهير المصارف المكشوفة وصيانة مشروع التطوير للري الحقلي، وتحصل قيمة التكلفة الفعلية لتلك العمليات من الحائزين دفعة واحدة أو على أقساط سنوية، ويتم معاقبة المخالفين لهذا القانون بغرامة تتراوح بين ألف وعشرة آلاف جنيهاً عن كل فدان أو جزء من الفدان (الجريدة الرسمية، 2019: 5).
ونظراً لتقدم العلم والتكنولوجيا وما صاحب ذلك من استخدام مصادر الطاقة المختلفة بشكل مفرط بغرض تحقيق أهداف عديدة في مجالات التنمية المختلفة الريفية، الزراعية، والصناعية، وقد صاحب ذلك نوعاً من الإجهاد البيئي بسبب الضغط على مواردها، فقد نتج عن ذلك تلوث وإهدار وتشويه موارد البيئة المتنوعة، وباتت المعاناة من التلوث البيئي أمر حتمي وقائم، ولاسيما في موارد المياه، الهواء، والتربة، وتزيد المعاناة بزيادة معدلات الإهدار والتلوث لموارد البيئة، وهذا الأمر أصبح يطلب اللجوء للاقتصاد الأخضر كأحد آليات ووسائل التنمية المستدامة الضرورية لوقف التعدي السافر على موارد البيئة وحمايتها من التدهور.
ويشير عباسي (1996، 9-18) إلى أن البيئة تمثل نظام معقد يحتوى على الكثير من المكونات والعناصر المتفاعلة معاً بشكل منسجم، ولها عدة صور كالتفاعل بين مكونات البيئة وعمليات التنمية، ويجب إدراك الاعتبارات البيئية والاجتماعية الاقتصادية في برامج التنمية ومشروعاتها وإلا فستكون عواقب ونتائج ذلك سلبية لدرجة يصعب معها معالجتها. كما يذكر آدم (2006: 2) أن النمو المتزايد للأنشطة الاقتصادية، الصناعية، والتكنولوجية قد أجهد البيئة الطبيعية بمواردها المتنوعة لدرجة أصبح فيها التلوث البيئي من أخطر وأصعب الآفات التي تعاني منها كافة المجتمعات، لذا حظيت قضايا البيئة باهتمام متزايد على الصعيدين المحلي والدولي. لذا تحظى البيئة باهتمام عالمي واضح، وشهد القرن العشرين والنصف الثاني منه بالأخص تزايداً بالوعي البيئي، وقد اتفق العلماء على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها.
ويتضح الاتجاه نحو الاهتمام بقضايا البيئة في دعم الاستثمار في مجال الحماية للبيئة بمواردها المتنوعة، مع عدم إغفال عنصر الاستدامة لحفظ حق الأجيال المستقبلية في تلك الموارد، وقد تم تدارك خطورة اختلال التوازن في البيئة من قبل المجتمعات المتقدمة وكذا النامية، مما أثار اهتمام كل من العلماء، الباحثين والمخططين بموضوع البيئة والتصدي لإهدار مواردها وتلويثها، وقد تمثل طرق التخلص غير الرشيدة من المخلفات الناتجة عن النشاط الزراعي أحد أشكال التلوث البيئي بالقطاع الريفي (الخولي، 2013: 4). ويشير إلياس (2009: 1) إلى أن الزراعة تُعد أكثر نشاط بشري يتم فيه الاعتماد على البيئة، لذا يجب مراعاة مكون الاستدامة في برامج وسياسات التنمية الزراعية والريفية، ورغم أن السياسات المعتادة أحدثت قفزة في الإنتاجية إلا أن ذلك صاحبه تشوهات وتلوث لموارد البيئة الزراعية بسبب استنزاف التربة، الإفراط في استخدام المبيدات والأسمدة وفقد ميزة التنوع البيولوجي، وذلك كله يُعد مخالفاً لنصوص القوانين المحلية وكذا الدولية.
وانطلاقاً من رؤية مصر 2030، والتي اقتضت الحاجة لصياغتها ووضع الخطط والاستراتيجيات الطموحة والداعمة للاقتصاد الأخضر، والتي تيسر تحقيق أبعاد عملية التنمية المستدامة وأهدافها، والسعي الجاد لاستثمار ما هو متاح من الموارد البيئية بما يضمن ويكفل استدامتها من خلال مراعاة أربعة أبعاد تتمثل في البعد البيئي، البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وبعد الأمن القومي، ويستهدف البعد الأول والمتمثل في البعد البيئي، إدارة الموارد المتاحة بكفاءة " التربة، الهواء، المياه"، ووقف التعدي عليها وحمايتها من التلوث، وصيانتها من التدهور وسوء استغلالها، مع حماية حق الأجيال المستقبلية في تلك الموارد، الارتقاء بجودة الحياة للأجيال الحالية، والتخطيط لمواجهة التحديات الناجمة عن التغير المناخي (رؤية مصر2030 ،2014: 82:84).

- التوجهات النظرية للبحث:

نظراً لزيادة الاهتمام المحلي وكذا الدولي بمجال علم اجتماع البيئة، فإن الحاجة تقتضي التعرف على الأسس والأطر النظرية الموجهة للبحوث والدراسات الاجتماعية المعنية بعلم الاجتماع البيئي، ويتفرع هذا الاتجاه لثلاثة اتجاهات يمكن إيضاحها كما يلي:
أ. نظرية الحتمية البيئية: ويعني هذا الاتجاه حتمية سيطرة البيئة ، مع حتمية الخضوع البشري للعامل البيئي، حيث أن العامل البيئي وما يتضمنه من الأغطية النباتية، التنوع الحيواني، والمناخ يؤثر في مختلف جوانب حياة البشر، ويمكن أن يكون التأثير متباين من مجتمع لآخر، لذا أصبح هناك ثلاث تفسيرات في هذا الشأن وهي:
أولاً- الحتمية الحضارية: وتعني أن البيئة بمواردها هي التي تتأثر وتتشكل بفعل الكائنات الحية.
ثانياً- الحتمية البيئية: وتعني أن البيئة بمواردها هي المسيطرة حتمياً على نشاط الكائنات الحية.
ثالثاً- التأثير التبادلي: وتعني وجود علاقات تأثير متبادل بين كل من البيئة والكائنات الحية، مع إلغاء فكرة حتمية أي منهما في التأثير على الآخر
ب. النظرية الاختيارية: ويمثل Isaac Bowman أحد أكثر مؤيدي هذا الاتجاه، وهذا الاتجاه ينطوي على إرادة الإنسان الايجابية وأنشطته وقراراته المدروسة والمؤثرة وبقوة في مكونات وموارد البيئة المتنوعة.
ج. النظرية الاحتمالية (التوافقية): وتلعب تلك النظرية دور الوسيط، لتقريب وجهات النظر المتباينة لمؤيدي نظريتي الحتمية والاختيارية، وفي هذا الدور رفض ضمني للحتمية أو الاختيارية بشكل مطلق، ولكن هناك اعتقاد بوجود دور لكلا العاملين البيئي والبشري، وينجم عن هذا الدور تأثيرات وعلاقات متبادلة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تقييم النظم الايكولوجية (أبو عطا،2013: 5-6).

الطريقة البحثية

1- الفروض البحثية والإحصائية:

- تم تحديد الفروض البحثية التالي ذكرها لتحقيق الأهداف البحثية (الثاني، الثالث، والرابع):

أ. توجد علاقة معنوية بين درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر (كمتغير تابع) وبين المتغيرات المستقلة المدروسة.
ب. يوجد فرق معنوي بين درجة تنفيذ النوع الاجتماعي (الذكور/الإناث) للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر.
ج. تسهم متغيرات البحث المستقلة (المرتبطة) في تفسير التباين الكلى بين الريفيين المبحوثين في درجة ممارساتهم الداعمة للاقتصاد الأخضر بمنطقة البحث.
وحتى يتم اختبار الفروض السالفة تم وضع الفروض الإحصائية التي تقابلها في صورتها الصفرية.

2- منطقة البحث:

تم اختيار محافظة البحيرة بغرب الدلتا، والتي تُعد إحدى أهم المحافظات التي تقع ضمن إقليم الإسكندرية، وتتميز تلك المحافظة بأهميتها الإستراتيجية وموقعها المميز، وهي من أكبر المحافظات من حيث المساحة، حجم السكان، وتنوع أنشطتها الاقتصادية، الزراعية، التصدير الزراعي، والاتجاه نحو الزراعة العضوية الصديقة للبيئة، وتقدر مساحة الأرض الزراعية بنحو 188547 فدان، لذا تحتل المرتبة الأولى من حيث مساحة الرقعة الزراعية والتي تمثل ما يقرب من 15% من إجمالي الجمهورية (الحفني، 2015: 32).

وقد أُجريَ البحث الميداني بقرية نتما والتي تتبع مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، ومن أهم مبررات اختيار تلك القرية أنها من أقدم القرى بالمحافظة ، كما تبلغ مساحة الزمام الزراعي بها ما يقرب من 1570 فدان، ويبلغ عدد الحائزين لأرض زراعية 1140 حائزاً، وتشتهر القرية بالتنوع في مجال الزراعة، مثل محاصيل البطاطس، الذرة الشامية، والفاصوليا، والعديد من محاصيل الخضر الأخرى، فضلاً عن بعض الفواكه التي تشتهر بها مثل اليوسفي، الموز، والبرتقال (الجمعية التعاونية الزراعية بناحية نتما، 2021).

3- شاملة وعينة البحث:

تتمثل شاملة المجتمع بالبحث الراهن في جميع الحائزين لأراضي زراعية بقرية نتما والتي تنتمي لمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، ويبلغ إجمالي الحائزين 1140 حائزاً، واستخدمت المعادلة الآتية لتحديد حجم مفردات العينة: $n = N / (N-1) B^2 + 1$ ، وتعني N = حجم الشاملة، n = حجم العينة، B = خطأ التقدير والذي تم تقديره بنسبة 10% (الصياد، ومصطفى، 1990: 108، 109)، واتضح من خلال المعادلة أن حجم العينة يبلغ 92.01، وتم زيادتها لتصبح 95 مبحوثاً، وسُحبت مفردات العينة بالطريقة العشوائية البسيطة.

4- طريقة وأداة جمع البيانات:

تم القيام بالاختبار القَبْلِي لاستمارة الاستبيان على 20 مبحوثاً بقرية محلة أحمد بمركز كوم حمادة، وبعد إجراء التعديلات على الاستمارة تم إجراء البحث ميدانياً على 95 مبحوثاً بقرية نتما بمركز كوم حمادة والذي يتبع محافظة البحيرة، من خلال المقابلة الشخصية للمبحوثين الحائزين خلال شهر فبراير لعام 2021 م.

وتتألف الاستمارة من 5 أجزاء، يتعلق جزءها الأول ببيانات قرية البحث، ويليه ما يتعلق بالمقاييس الخاصة بالمتغيرات الشخصية، ويليه في ذلك المقياس المتعلق بالمتغير التابع (درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر)، ثم يليه الجزء الخاص بمقاييس كل من المتغيرات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية.

5- نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تُمثل الدراسة الراهنة واحدة من الدراسات الوصفية التحليلية، وتسعى تلك الدراسة لمعرفة مستوى تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر والتعرض على مصادر المعلومات الخاصة بالتلوث البيئي ومخاطره، علاوةً على اختبار عدداً من الفروض الإحصائية، وكان المنهج المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي (الجزئي بالعينة)، ويرجع سبب ذلك لكونه الأكثر مناسبةً لموضوع الدراسة.

6. المعالجة الكمية لمتغيرات البحث وطرق قياسها:

1.6. التعريف الإجرائي للمتغير التابع وكيفية قياسه:

- درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر:

يُعرف مفهوم الاقتصاد الأخضر - إجرائياً في البحث الراهن- بأنه أحد وسائل وأدوات تحقيق التنمية المستدامة والذي يهدف إلى دعم رفاهية أفراد المجتمع الريفي، خفض معدلات التلوث وانبعاثات الكربون، تعزيز التنوع البيولوجي، زيادة الإنتاجية الزراعية، صيانة وترشيد استخدام الموارد البيئية الريفية المختلفة، وخفض معدلات استنزافها وإهدارها.

كما يُعرف المتغير التابع " درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر" إجرائياً بأنه درجة قيام المبحوثين الحائزين لأراضي زراعية لمجموعة من الأنشطة، الممارسات، والإجراءات والتي من شأنها ترشيد استخدام الموارد البيئية الريفية المختلفة دون تلوث أو إسراف، الحفاظ على التنوع البيولوجي، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتتميز تلك الإجراءات والأنشطة بأنها محددة على نحو يتيح من عملية رصدها وقياسها، ويتكون المتغير التابع من خمسة مكونات رئيسية، وفيما يلي عرض لتلك المكونات والتي تمثل في مجملها درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر:

1. درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للحفاظ على مورد الأرض الزراعية وصيانته:

ويقصد بها في البحث الراهن درجة قيام كل مبحوث بمجموعة من الأنشطة، القرارات، والإجراءات والتي من شأنها أن تحافظ على مورد الأرض الزراعية وصيانتها، وتم القياس من خلال سؤال كل مبحوث عن الممارسات المتبعة والتي بلغ عددها 12 ممارسة شملت جوانب عديدة منها الحرث العميق، إتباع ما يوصي به جهاز الإرشاد الزراعي لزيادة الإنتاجية، مقاومة الحشائش يدوياً، إضافة الجبس الزراعي، معاملات التسميد والمبيدات المصرح بها، التسميد العضوي، وقف التعدي بالبناء على الأرض الزراعية، عملية الصرف للتربة، وغيرها من الممارسات المختلفة، وتم استخدام مقياس ثلاثي: ينفذ (دائماً، أحياناً، نادراً)، وتم إعطاء تلك الاستجابات القيم (3، 2، 1) علي الترتيب.

2. درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للحفاظ على مورد المياه:

ويقصد بها في درجة قيام كل مبحوث بمجموعة من الأنشطة، القرارات، والإجراءات الداعمة لعملية الحفاظ على مورد المياه، وقد تم قياس هذا المتغير بعد إجراء حصر للإجراءات المُوصى بها للحفاظ على هذا المورد وترشيد استخدامه، وقد بلغت تلك الإجراءات 12 ممارسة شملت جوانب عديدة منها: إتباع طريقة التحميل مع المحصول الأساسي، اختيار طريقة الزراعة التي تتواءم مع كمية المياه المتوفرة، تسوية الأرض بالليزر، وقف التعدي على القنوات والمجاري المائية، تطوير المساقي والمراوي مع التطهير المستمر، الحفاظ على البنية التحتية لمشروع الري الحقلي "إن وجد"، زراعة محاصيل ذات احتياجات مائية غير مرتفعة، زراعة وتبني أصناف تتميز بالنضج المبكر، وقف عملية غمر الأرض بالماء، منع تسرب المياه من المجاري المائية، وغيرها من الممارسات المختلفة، وقد تم استخدام مقياس ثلاثي: ينفذ (دائماً، أحياناً، نادراً)، وتم إعطاء هذه الاستجابات الأوزان (3، 2، 1) على التوالي.

3. درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للحفاظ على النبات والتركيب المحصولي السائد:

ويقصد بها درجة قيام كل مبحوث بمجموعة من الأنشطة، القرارات، والإجراءات والتي من شأنها إنتاج محصول تتوافر فيه الشروط الصحية مع تحقيق إنتاجية عالية، مع إتباع تركيب محصولي لا يجهد التربة، وتم القياس من خلال سؤال كل مبحوث عن الممارسات المتبعة والتي بلغ عددها 12 ممارسة تناولت عدة جوانب منها التركيب المحصولي المتبع خلال العام، الزراعة في الموعد المحدد، اختيار أصناف عالية الإنتاج ويوصي بها جهاز الإرشاد الزراعي، والتوصيات المتبعة في كل من استخدام المبيدات ومقاومة الآفات والحشائش، وكمية ونوعية السماد المستخدم، عملية الحصاد، ومعاملات ما بعد الحصاد، وغيرها من الممارسات الأخرى، وتم استخدام مقياس ثلاثي: ينفذ (دائماً، أحياناً، نادراً)، وتم إعطاء هذه الاستجابات القيم (3، 2، 1) علي الترتيب.

4. درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للحفاظ على مورد الهواء:

ويعني درجة قيام كل مبحوث بمجموعة من الأنشطة والإجراءات والتي من شأنها خفض انبعاثات العوادم والحفاظ على الهواء من التلوث، وتم القياس عن طريق سؤال المبحوثين عن الممارسات أو الإجراءات المتبعة والتي بلغ عددها 10 ممارسات تناولت جوانب مختلفة منها رش المبيدات، حرق المخلفات الجافة، استخدام الأفران التقليدية، قطع الأشجار، دفن الحيوانات النافقة، الطاقة (متجددة/غير متجددة) المستخدمة في تشغيل الآلات الزراعية المختلفة (بالكيروسين/بالكهرباء/بالطاقة الشمسية)، وغيرها من الإجراءات الأخرى، وتم استخدام مقياس ثلاثي: ينفذ (دائماً، أحياناً، نادراً)، وتم إعطاء هذه الاستجابات القيم (3، 2، 1) علي التوالي.

5. درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للتخلص الآمن من المخلفات"المنزلية، الزراعية، والحيوانية":

ويقصد بها درجة قيام كل من المبحوث وأسرته بمجموعة من الأنشطة والإجراءات الآمنة للتخلص من المخلفات المنزلية، الزراعية، والحيوانية، وتم القياس بسؤال المبحوثين عن والإجراءات الآمنة للتخلص من تلك المخلفات، حيث بلغ عددها 12 ممارسة، تناولت جوانب مختلفة شملت الأنواع الثلاثة من المخلفات، وتم استخدام مقياس ثلاثي: ينفذ (دائماً، أحياناً، نادراً)، وتم إعطاء هذه الاستجابات القيم (3، 2، 1) علي الترتيب.

وبناءً على العرض السابق للمكونات الخمسة للمتغير التابع، يتضح أن عدد الممارسات بالمقياس الرئيسي بمكوناته الخمسة قد بلغ (58 ممارسة)، حيث تم استيفاء جميع الممارسات من كل مبحوث، ثم جُمعت

الدرجة الإجمالية لمكونات المقاييس الخمسة لتعبر عن (درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر)، وقد بلغ الحد الأدنى والحد الأعلى للمقياس الكلي نظرياً 58 و174 درجة على التوالي.

6 -2- المتغيرات المستقلة:

- **العمر:** وهو سن المبحوث وقت تطبيق البحث الميداني وتم قياسه بالسؤال عن عدد السنوات الخام.
- **النوع:** والمقصود به جنس المبحوث، وتم حصر الاستجابات بين" ذكر و أنثي"، وأعطيت الرموز 1 و2.
- **الحالة الزواجية:** وتعني حالة المبحوث الزواجية وقت تطبيق البحث الميداني، وتم حصر الاستجابات في الحالات الآتية: (متزوج، أعزب، مطلق، وأرمل)، وقد خصصت لها الرموز "1، 2، 3، 4" على الترتيب.
- **الحالة المهنية:** والمقصود بها المهنة الأساسية للمبحوث، وتم حصر الاستجابات في: "مزارع، موظف حكومي، أعمال حرة، موظف قطاع خاص"، وأعطيت لها الرموز 1، 2، 3، 4 على الترتيب.
- **عدد سنوات التعليم:** والمقصود بها حصر جملة سنوات التعليم بسؤال المبحوث عنها، وقُدرت بالرقم الخام.
- **عدد سنوات الخبرة الزراعية:** والمقصود بها تحديد جملة سنوات الخبرة في مهنة أو مجال الزراعة، وتم تقديرها بسؤال المبحوث عنها، وقُدرت بالرقم الخام.
- **نوع الأسرة:** والمقصود بها تحديد نوع أسرة المبحوث، وتم القياس من خلال سؤال المبحوث عن طبيعة الأسرة التي يقيم معها، وقد تم حصر ثلاثة أنواع وهي: "أسرة نووية، مركبة، وممتدة"، وخُصصت لها الرموز 1، 2، 3على التوالي.
- **حجم الأسرة:** وتعني تحديد عدد الأفراد بالأسرة من خلال سؤال المبحوث، وتم قياسها بالرقم الخام.
- **عدد أفراد الأسرة المعالون "اقتصاديا":** وتعني حصر كل أعضاء الأسرة غير العاملين، حيث تقوم الأسرة بالتكفل بهم اقتصادياً، وتم القياس بتسجيلهم وحصرهم بالرقم الخام.
- **الهجرة الداخلية "للمبحوث":** والمقصود بها سفر المبحوث داخل حدود الدولة بقصد العمل والإقامة لمدة سنة فأكثر، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية، وتم سؤال المبحوث وحصر الاستجابات في: (نعم / لا).
- **الهجرة الخارجية "للمبحوث":** وتعني سفر المبحوث وتنقله متجاوزاً حدود دولته بقصد العمل والإقامة لمدة سنة فأكثر، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية، وتم سؤال المبحوث وحصر الاستجابات في: (نعم / لا).
- **درجة البناء على الأرض الزراعية:** ويقصد بها تغير وظيفة الأرض الزراعية بشكل عمدي بالزحف العمراني، وتم القياس بواسطة السؤال عن المساحة المبني عليها مضروبة في عدد الأدوار لتعبر عن درجة البناء.
- **القيمة الاجتماعية للأرض:** وهي دلالة تبين مدي التمسك بالأرض ، وتم القياس من خلال استيفاء الآراء حول 11 بند، وتم تحديد ثلاث استجابات "موافق، محايد، وغير موافق"، وأعطيت الأوزان: 3، 2، و1 على الترتيب.
- **درجة المعرفة بمفهوم التلوث البيني:** ويقصد به وجود مواد ملوثة ذات تركيزات متباينة ينجم عنها ضرراً بعناصر البيئة ومكوناتها من كائنات حية، مياه، هواء، وتربة، ويترتب عليه حدوث تغيير في طبيعة عناصر البيئة (شعراوي، 2017: 2). وتم وضع 3 استجابات: يعرف بدرجة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)، وأعطيت الأوزان الآتية على التوالي: 1، 2، 3، وتم تحديد الدرجة بناءً على استجابة كل مبحوث.
- **درجة المعرفة بمشكلات التغير المناخي ومخاطره:** وتعني معرفة وإدراك المبحوث بمشكلات وعواقب التغير المناخي والانتباه لمعرفة تأثيرها، وتم القياس بسؤال المبحوثين عن سبع عبارات تدور حول الظاهرة والأضرار الناجمة عنها، وتم وضع 3 استجابات: يعرف بدرجة (منخفضة - متوسطة - مرتفعة)، وأعطيت الأوزان الآتية على الترتيب: 1، 2، 3، وتم تحديد الدرجة بناءً على رد واستجابة كل مبحوث.
- **درجة معرفة المبحوث بمفهوم البصمة المائية:** تم الاسترشاد بالمفهوم حسب ما ذكره سلام (2018: 33)، حيث عرفه على أنه حجم الماء العذب المستخدم لإنتاج واستخراج منتج معين، بصورة مباشرة وكذا غير مباشرة، بدءاً من مرحلة التجهيز للخامات حتى يصل المنتَج للمستهلكين، وهذا بهدف تحديد درجة المعرفة بالمفهوم لدى كل مبحوث، وتم وضع 3 استجابات: يعرف بدرجة (منخفضة - متوسطة - مرتفعة)، وأعطيت الأوزان الآتية على التوالي: 1، 2، 3، وتم تحديد الدرجة بناءً على رد واستجابة كل مبحوث.
- **نوع المحاصيل المنزرعة (نقدية/تقليدية):** وتشمل تلك التي يتم زراعتها بغرض الربح، وتم استخدام هذا المصطلح لكي يتم تمييزها عن الزراعة التقليدية/ المعيشية (زراعة الكفاف)، مثل تلك المحاصيل التي تزرع بغرض توفير غذاء للأسرة أو الحيوانات المزرعية التي يتم تربيتها، ومن أهم المحاصيل النقدية: القطن، الأرز، القمح، والزيتون. وتم قياسها بالسؤال عن نوعية المحاصيل المنزرعة بالأرض التي يحوزها المبحوث وأسرته.
- **إجمالي الدخل الأسري (شهرياً):** ويعني دخل المبحوث وأسرته من كل المهن، وقيس بالجنيه المصري شهرياً.
- **إجمالي الإنفاق الأسري (شهرياً):** ويعني جملة إنفاق المبحوث وأسرته في مختلف بنود الإنفاق والتكاليف، وقيس ذلك بالجنيه المصري شهرياً.
- **حجم الحيازة الحيوانية:** ويعني حصر ما تحوزه الأسرة من حيوانات مزرعية، وقيس ذلك من خلال حصر وجمع الأوزان المرجحة والتي تخص كل حيوان، مع مراعاة مكافئ الوحدة الحيوانية لكل حيوان مزرعي.
- **حيازة الآلات الزراعية:** وتعني ما يحوزه المبحوث من آلات زراعية أو معدات، وكما ورد بدراسة الديب (2002: 38)، فقد تم حصر نوع وعدد تلك الآلات، مع مراعاة عملية التحويل للدرجة المعيارية حسب المعايير التي ذكرها معهد بحوث الميكنة.
- **مساحة الحيازة الزراعية:** أي حصر مساحة الأرض التي تقع بحوزة المبحوث وأسرته، وتم القياس من خلال المبحوث بسؤاله عما يحوزه هو وأسرته من أرض زراعية "مُقدرة بالقيراط".

6- أدوات التحليل الإحصائي:

انحصرت تلك الأدوات في جداول التوزيع التكراري، النسب المئوية، المدى، المتوسط الحسابي، والمنوال لوصف العينة وكذا لعرض النتائج، وأيضاً استُخدِم اختباري "t" و Chi Square، بالإضافة لمعامل الارتباط البسيط (بيرسون) وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي " الصاعد "

جدول 1. توزيع المبحوثين من الريفيين وفقاً لبعض الخصائص (ن= 95)

خصائص العينة	الفئات	تكرار	%
- النوع	- ذكر	57	60.0
	- أنثى	38	40.0
- العمر	- 30 سنة فأقل	28	29.5
	- (31 - 43) سنة	43	45.3
	- 44 سنة فأكثر	24	25.2
- الحالة الزواجية	- أعزب	17	17.9
	- مطلق	3	3.2
	- أرمل	4	4.2
	- متزوج	71	74.7
- الحالة المهنية	- مزارع	54	56.8
	- موظف حكومي	11	11.6
	- أعمال حرة	21	22.1
	- موظف قطاع خاص	9	9.5
- نوع الأسرة	- ممتدة	7	7.4
	- مركبة	5	5.2
	- نووية / بسيطة	83	87.4
- عدد سنوات الخبرة الزراعية	- 19 سنة فأقل	27	28.4
	- (20 - 29) سنة	45	47.4
	- 30 سنة فأكثر	23	24.2
- الهجرة الداخلية	- هاجر	16	16.8
	- لم يهاجر	79	83.2
- الهجرة الخارجية	- هاجر	8	8.4
	- لم يهاجر	87	91.6
- نوع المحاصيل المنزرعة	- نقدية	33	34.7
	- تقليدية	62	65.3
الإجمالي		**95**	**100.0**

- المصدر: تم حسابها من بيانات البحث.

وصف عينة البحث

يتناول جدول (1) توزيعاً ووصفاً لأهم خصائص المبحوثين من الريفيين، حيث يتضح من البيانات التي وردت أن نسبة كل من الذكور و الإناث بلغت نحو 60 % و40 % على الترتيب، وكذا تبين أن النسبة الأكبر من العينة ينتمون للفئة العمرية (31 – 43 سنة)، وقد بلغت نسبتهم 45.3 %، كما اتضح أن ما يقرب من ثلاث أرباع العينة ينتمون لفئة (متزوج)، وكذا اتضح أن أكثر من نصف العينة يعملون بمهنة الزراعة بشكل رئيسي، وتبين أيضاً أن نوع الأسرة في أكثر من أربعة أخماس العينة هي الأسرة البسيطة، علاوةً على أن 47.4 % من العينة قد بلغ عدد سنوات خبرتهم الزراعية (20 - 29 سنة)، كما تبين أن 16.8 % فقط من المبحوثين قد قاموا

بعمل هجرة داخلية، في حين أن 8.4 % فقط قد قاموا بعمل هجرة خارجية، أما بالنسبة لنوع المحاصيل المنزرعة، فقد اتضح أن نسبة من يزرعون محاصيل نقدية إلى نسبة من يزرعون محاصيل تقليدية تكاد تقترب من نسبة 1 : 2، أي أن ثُلث العينة يزرعون محاصيل نقدية، والثُلثان المتبقيان يزرعون محاصيل تقليدية.

النتائج والمناقشات

- أولاً. مستوى تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر:

تبين نتائج البحث الواردة بجدول (2) توزيع المبحوثين حسب معالم المتغير التابع (مستوى تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر)، حيث بلغت قيمتي الحد الأدنى والأعلى له 74 و146 على التوالي، كما بلغت قيمة المدى 72، أما المتوسط الحسابي فقد بلغت قيمته 98.28، وكذا القيمة الأكثر انتشاراً كانت 87 . وتم تقسيم المفردات بعينة البحث لثلاث فئات - وفقاً لمستوى تنفيذهم للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر- وتتمثل في: مستوى منخفض (98 درجة فأقل)، مستوى متوسط (99 – 123 درجة) ، ومستوى مرتفع (124 درجة فأكثر)، ويتبين من النتائج المذكورة بجدول (2) أن أكثر من نصف العينة بقليل ذوي مستوى تنفيذ متوسط للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، بينما 29.5 % من العينة ذوي مستوى منخفض، في حين أن خُمس العينة ذوي مستوى مرتفع. ونخلُص من تلك النتائج أن 70.5 % أي أكثر من ثُلثَي العينة ذوي مستوى تنفيذ "مرتفع ومتوسط" للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، وهي نسبة ليست بالقليلة وتحمل بين طياتها أملاً في الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر كآلية داعمة للتنمية المستدامة، وقد يرجع السبب إلى أن أكثر من ثُلثَي العينة لديهم خبرات زراعية أكثر من عقدين، الأمر الذي يجعل لتلك الخبرة واقع ايجابي للتعامل مع البيئة بمختلف مواردها.

جدول 2. توزيع المبحوثين حسب مستوى تنفيذهم للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر (ن= 95)

- مستوى تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر	التكرارات	%
- مستوى منخفض: (98 درجة فأقل).	28	29.5
- مستوى متوسط: (99 - 123) درجة.	48	50.5
- مستوى مرتفع: (124 درجة فأكثر).	19	20.0
الإجمالي	**95**	**100.0**

- أقل قيمة (74) أعلى قيمة (146) المدى (72) المتوسط الحسابي (98.28)
- المنوال (87) - المصدر: تم حسابها من بيانات البحث.

- ثانياً. معنوية العلاقة بين درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وبين متغيرات البحث المستقلة:

أ. النتائج المتعلقة باختبار معامل الارتباط البسيط (بيرسون):

تم اختبار طبيعة العلاقة بين درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر "كمتغير تابع" و متغيرات البحث المدروسة "الكمية"- وقد بلغت اثنان وعشرون متغيراً - باستخدام معامل الارتباط البسيط، وتبين من جدول (3) والنتائج الواردة به أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وبين كل من: (حجم الأسرة، عدد سنوات الخبرة الزراعية، القيمة الاجتماعية للأرض، الاتجاه نحو التعليم، إجمالي الدخل الأسري "شهرياً"، حيازة الآلات الزراعية، ونصيب الفرد من الحيازة الزراعية)، وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لكل متغير كما يأتي: (0.223 ، 0.262، 0.247 ، 0.211 ، 0.208 "عند مستوى 0.05"، 0.283 ، و0.277 "عند مستوى 0.01") على التوالي، حيث تبين بالمقارنة أن تلك القيم المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية، وبناءً عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي "الأول"، ولا يمكن رفض الفرض البحثي المتعلق بكل هذه المتغيرات، ومؤداه هو " وجود علاقة معنوية بين درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر والمتغيرات المستقلة سالفة الذكر".

وبتناول النتيجة المتعلقة بحجم الأسرة، فهي تعني زيادة درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر كلما زاد عدد الأفراد بالأسرة، وقد يكمن السبب في أن الزراعة تتصف بأنها مهنة عائلية يشارك بها كل أفراد الأسرة، لذا نجد أن زيادة عدد الأفراد بالأسرة يعزز الأنشطة الداعمة للاقتصاد الأخضر بالريف.

وفي حالة النتيجة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة الزراعية للمبحوثين، فهي نتيجة تميل للمنطق، وتعني أن زيادة عدد سنوات الخبرة الزراعية يزيد بالتبعية لها تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، فخبرة المبحوث المتراكمة في الزراعة تؤهله لأن يكون صديق للبيئة، وتدعم سعيه لزيادة إنتاجيته الزراعية.

وبالنسبة للنتيجة التي تخص القيمة الاجتماعية للأرض، والتي تعني أن زيادة درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر مرهونة بزيادة قيمة الأرض بالمجتمع الريفي، فالقيمة الاجتماعية المتزايدة للأرض لدى المبحوثين تجعلهم يمارسون الأنشطة التي تعزز آلية الاقتصاد الأخضر لوجود اتجاه ايجابي قوي سببه الارتباط بالأرض الزراعية والأنشطة المتعلقة بها، الأمر الذي قد يؤدي لزيادة الإنتاجية.

أما بالنسبة لمتغير الاتجاه نحو التعليم ونتيجته، فهي تعني أن زيادة الاتجاه نحو التعليم يزيد معها ممارسة الأنشطة الداعمة للاقتصاد الأخضر، فالتعليم يجعل المرء أكثر قدرة على إدراك أهمية التنمية المستدامة والآليات التي تعزز منها، بالإضافة إلى إدراك أهمية الحفاظ على البيئة ومواردها.

وفي حالة نتيجة متغير إجمالي الدخل الأسري "شهرياً"، والتي يقصد بها أنه كلما زاد دخل الأسرة كلما زادت معها درجة تنفيذ الممارسات التي تدعم الاقتصاد الأخضر، وقد تُفسر تلك النتيجة من منطلق أن تنفيذ تلك الممارسات قد يحتاج إلى تكلفة بقدر معين، وبالتالي فإن زيادة الدخل سوف تشجع وتسمح بتنفيذ بعضاً من تلك الممارسات التي تصب في النهاية لصالح الإنتاجية الزراعية وكذا البيئة الريفية التي ينتمي إليها كل مبحوث.

وبالنسبة لنتيجة متغير حيازة الآلات الزراعية، فهي تعني كلما زادت وتنوعت الأدوات والآلات التي يحوزها المبحوث وأسرته لتيسر عملهم الزراعي، كلما زادت درجة تنفيذهم للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، وهذه النتيجة منطقية وتتسق مع النتائج السابقة، حيث أن توافر الآلات الزراعية وأدواتها أمر يشجع كل مبحوث على القيام بعمله الزراعي على نحو يهدف إلى زيادة الإنتاجية دون إلحاق ضرر بالبيئة ومواردها.

وفي حالة نتيجة متغير نصيب الفرد من الحيازة الزراعية، فهي تعني أن درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر تزيد بزيادة نصيب الفرد من الأرض الزراعية، وتفسير ذلك يتبين من خلال أن حيازة المبحوث لمساحة كافية من الأرض الزراعية قد تجعله يكتفي بها كمهنة رئيسية تستحق التفرغ لها دون الحاجة لممارسة مهنة أخرى تساهم في سد حاجاته هو وأسرته، الأمر الذي قد يشجعه على زيادة إنتاجيته الزراعية من النشاط الزراعي بصفة عامة ولا يكون الأمر قاصراً على الأرض الزراعية فقط.

جدول 3. النتائج الخاصة باختبار معامل الارتباط البسيط لتحديد المعنوية بين درجة تنفيذ مفردات العينة للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر والمتغيرات الكمية (ن= 95)

المتغيرات "الكمية"	r "القيم المحسوبة"
1. عمر المبحوث	0.137
2. حجم الأسرة	0.223 *
3. عدد أفراد الأسرة المعالون "اقتصاديا"	- 0.079
4.عدد سنوات التعليم	0.102
5. عدد سنوات الخبرة الزراعية	0.262 *
6. درجة البناء على الأرض الزراعية	0.013
7. القيمة الاجتماعية للأرض	0.247 *
8. درجة معرفة المبحوث بمفهوم التلوث البيئي	0.138
9. درجة المعرفة بمشكلات التغير المناخي ومخاطره	0.141
10. درجة المعرفة بالبصمة المائية	0.059
11. الاتجاه نحو تطبيق نظم الري الحديثة	0.180
12. الاتجاه نحو التعليم	0.211 *
13. الاستراتيجيات الخاصة بأسرة المبحوث	0.062
14. إجمالي الدخل الأسري (شهرياً)	0.208 *
15. إجمالي الإنفاق الأسري (شهرياً)	0.106
16. ترشيد الاستهلاك	0.096
17. قيمة إيجار الفدان (سنوياً)	0.117
18. حيازة الآلات الزراعية	0.283 **
19. حجم الحيازة الحيوانية	0.034
20. حجم حيازة الأرض الزراعية	0.112
21. نصيب الفرد من الحيازة الزراعية	0.277 **
22. درجة انتشار الفقر بقرية المبحوث	- 0.056

*** ارتباط معنوي (مستوى 0.05)** ارتباط معنوي (مستوى 0.01)**

كما يتضح أيضاً من جدول (3) والنتائج الواردة به أنه لا توجد علاقة معنوية بين المتغير التابع: درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وبين المتغيرات (عمر المبحوث، عدد أفراد الأسرة المعالون "اقتصاديا"، عدد سنوات التعليم، درجة البناء على الأرض الزراعية، درجة معرفة المبحوث بمفهوم التلوث البيئي، درجة المعرفة بمشكلات التغير المناخي ومخاطره، درجة المعرفة بالبصمة المائية، الاتجاه نحو تطبيق نظم الري الحديثة، الاستراتيجيات الخاصة بأسرة المبحوث، إجمالي الإنفاق الأسري، ترشيد الاستهلاك، قيمة إيجار الفدان، حجم الحيازة الحيوانية، حجم حيازة الأرض الزراعية، و درجة انتشار الفقر بقرية المبحوث)، حيث اتضح أن القيم المحسوبة لمعامل الارتباط البسيط "عند المستوى 0.05"، - والتي

تخص تلك المتغيرات سالفة الذكر - أقل من نظيرتها الجدولية، لذا لا يمكن رفض الفرض الإحصائي "الأول" بالنسبة لتلك المتغيرات سالفة الذكر، كما يمكن رفض الفرض البحثي لتلك المتغيرات.

ب. نتائج اختبار مربع كاي المتعلقة بالمتغيرات الوصفية المدروسة:

استُخدِم اختبار مربع كاي لتحديد معنوية العلاقة بين مستوى تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر والمتغيرات الوصفية والتي بلغت تسعة متغيرات بالبحث الراهن. وتبين من جدول (4) والنتائج الواردة به وجود علاقة معنوية بين مستوى تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وبين متغيري (الحالة المهنية ونوع المحاصيل المنزرعة) "عند مستوى 0.05"، وبلغت القيمة المحسوبة لـ ($كا^2$) والمتعلقة بهذين المتغيرين على الترتيب (15.29 و 9.16)، وتبين أنها أكبر من القيمة الجدولية، عند درجة حرية 6 و2 على التوالي.

وبناءً على النتيجة سالفة الذكر فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائي، ولا يمكن رفض الفرض البحثي "الأول" المتعلق بالمتغيرين السابقين، ومؤداه هو "وجود علاقة معنوية بين مستوى تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وكل من الحالة المهنية و نوع المحاصيل المنزرعة".

وقد تُفسَر النتيجة المتعلقة بالحالة المهنية من خلال ما قد سبق ذكره بوصف مفردات العينة، حيث أن أكثر من نصف العينة (56.8%) يعملون بالزراعة وهي مهنتهم الرئيسية، الأمر الذي قد يسهم في تشكيل خبراتهم الداعمة لآلية الاقتصاد الأخضر وزيادة الإنتاجية بما تتفق مع دعم البيئة الريفية وتحسين مواردها.

كما يمكن تفسير نتيجة المتغير الثاني (نوع المحاصيل المنزرعة) من خلال تكرار زراعة ما تعود عليه المبحوثين على مدار العام، وقد تبين مما سبق أن ثُلث المبحوثين يزرعون محاصيل نقدية، والثُلثان المتبقيان يزرعون محاصيل تقليدية، وذلك تبعاً لحاجة المبحوث وأسرته، وقد يقوم المبحوث نفسه بزراعة كلا النوعين لتحسين حالته المادية، وكذا توفير ما تحتاجه أسرته من محاصيل حبوب تمثل أهمية غذائية له ولمن يعيلهم، ولا شك أن كل مبحوث يسعى لزيادة الإنتاجية من أي من المحاصيل التي يداوم على زراعتها.

جدول 4. النتائج الخاصة باختبار $كا^2$ للكشف عن المعنوية بين مستوى تنفيذ مفردات العينة للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر والمتغيرات الوصفية (ن= 95)

المتغيرات "الوصفية"	$كا^2$ (المحسوبة)	$كا^2$ (الجدولية)	درجات الحرية
1. النوع	4.29	5.99	2
2. الحالة الزواجية	3.52	9.49	4
3. الحالة المهنية	15.29 *	12.59	6
4. نوع الأسرة	1.08	9.49	4
5. الهجرة الداخلية للمبحوث	0.72	5.99	2
6. الهجرة الخارجية للمبحوث	0.51	5.99	2
7. مصادر المعلومات المتعلقة بالتلوث البيئي	7.38	18.31	10
8. نوع المحاصيل المنزرعة (نقدية/تقليدية)	9.16 *	5.99	2
9. حيازة الأسرة لمشروعات مدرة للدخل	6.84	12.59	6

كما تشير النتائج المذكورة بجدول (4) إلى أن القيم المحسوبة لـ ($كا^2$) بين مستوى تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر وباقي المتغيرات الواردة بالجدول أقل من نظيرتها الجدولية (عند 0.05)، لذا لا يمكن رفض الفرض الإحصائي، ويمكن رفض الفرض البحثي "الأول" والمتعلق بباقي المتغيرات.

- المصدر: تم حسابها من بيانات البحث * عند مستوى (0.05).

- ثالثاً. معنوية الفرق بين درجة تنفيذ النوع الاجتماعي (الذكور/الإناث) للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر:

يشير جدول (5) والنتائج الواردة به إلى عدم وجود فرق معنوي بين متوسطي درجة تنفيذ النوع الاجتماعي "المبحوثين / المبحوثات" للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، وبلغت القيمة المحسوبة لـ "t" نحو 1.704، وبالمقارنة تبين أنها أقل من نظيرتها الجدولية (والتي بلغت 1.984)، قد تفسر تلك النتيجة من منطلق قيمتي المتوسط الحسابي للمبحوثين والمبحوثات، حيث ان الفارق بينهما ليس كبيراً، وقد يرجع السبب أيضاً إلى قيام المرأة الريفية الممثلة في العينة بدور لا يقل عن دور المبحوثين من الرجال، ولاسيما فيما يتعلق بالبيئة والحفاظ على مواردها من التدهور أو التلوث، الأمر الذي نستنتج منه حدوث تماثل بدرجة معينة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بتنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر.

وبالاستناد للنتيجة سالفة الذكر تبين أنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي ويمكن رفض الفرض البحثي (الثاني) ونصه "يوجد فرق معنوي بين درجة تنفيذ النوع الاجتماعي (الذكور/الإناث) للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر".

جدول 5. قيم "t test" لمعنوية الفرق بين درجة تنفيذ النوع الاجتماعي للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر

النوع الاجتماعي / المتغير	a. mean		t
	الذكور	الإناث	القيمة المحسوبة
- درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر	96.67	92.50	1.70[4]
- قيمة (ت) الجدولية عند 0.05 = 1.984			

- رابعاً. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات الكمية "المرتبطة" في تفسير التباين في درجة تنفيذ الريفيين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر:

يَنُصّ الفرض الإحصائي (الثالث) بالبحث الراهن على أنه "لا تُسهم متغيرات البحث المستقلة (المرتبطة) في تفسير التباين الكلى بين الريفيين المبحوثين في درجة ممارساتهم الداعمة للاقتصاد الأخضر"، ولاختبار صحة الفرض السابق تم تطبيق وإتباع أسلوب stepwise، لتحليل الانحدار المتعدد (التدريجي)، ويشير جدول (6) والنتائج الواردة به لوجود 3 متغيرات تساهم معنويا في تفسير التباين في متغير"درجة تنفيذ المبحوثين للممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر"، وتتمثل المتغيرات الثلاثة في: (حيازة الآلات الزراعية، عدد سنوات الخبرة الزراعية، ونصيب الفرد من الحيازة الزراعية)، ويسهم كل متغير على حدة بنسبة (25.1 %، 4.4 %، و2.9 %) على التوالي، وكذا تسهم تلك المتغيرات مجتمعة في تفسير 32.4 % من التباين الكلي المتعلق بالمتغير التابع، وكذا بلغت قيمة (F) المحسوبة 19.306، وتلك بمثابة دلالة على معنوية النموذج المشار إليه بجدول (6) ككل.

جدول 6. النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار المتعدد لعلاقة المتغيرات المستقلة بدرجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر

المتغيرات المرتبطة	معامل الارتباط المتعدد (r)	معامل التحديد (التراكمي) (R^2)	% للتباين المفسر لمتغير درجة تنفيذ الممارسات الداعمة للاقتصاد الأخضر	معامل الانحدار الجزئي (B)	معامل الانحدار الجزئي المعياري (b)
- حيازة الآلات الزراعية	0.501	0.251	0.251	2.86	0.36
- عدد سنوات الخبرة الزراعية	0.709	0.503	0.044	2.17	0.31
- نصيب الفرد من الحيازة الزراعية	0.742	0.551	0.029	4.52	0.24

قيمة F = 19.306 ** معنوية عند المستوى (0.01) معامل التحديد= 0.551**

- خامساً. مصادر معلومات المبحوثين المتعلقة بمخاطر ومشكلات التلوث البيئي:

يتضح من جدول (7) والنتائج الواردة به وجود تباين بين المبحوثين من حيث مصادر معلوماتهم المتعلقة بمخاطر ومشكلات التلوث البيئي، حيث احتلت المصادر: (برامج تليفزيونية متخصصة، شبكة المعلومات الدولية، والمواقع المختلفة للتواصل الاجتماعي) المرتبة الأولي، الثانية، والثالثة على التوالي، بمتوسط حسابي بلغ نحو (2.4، 2.1، و2.0) على الترتيب، وقد تلاهم في هذا الترتيب كل من المصادر: ("الأهل، الجيران، والأصدقاء"، برامج إذاعية متخصصة، الجرائد والمجلات)، حيث احتلت كل منهم المرتبة الرابعة، والخامسة والسادسة على التوالي، بمتوسط حسابي بلغ نحو (1.99، 1.98، و1.83) على الترتيب.

ونَخلُص مما سبق أن التليفزيون وبرامجه المتخصصة قد استعاد الدور الريادي المنوط به لنشر الثقافة المتعلقة بالبيئة، على عكس برامج الإذاعة والتي جاءت في الترتيب قبل الأخير وإن كانت برامجها متخصصة، ويمكن الاستفادة من ترتيب تلك المصادر من خلال مخاطبة جمهور القطاع الريفي من خلال تلك المصادر الحاصلة على أكبر متوسطات مقارنة بالمصادر الأخرى، لضمان وصول المحتوى المقصود للفئة المنشودة. –

سادساً. طرق تخلص المبحوثين وأسرهم من المخلفات بمنطقة البحث:

يوضح جدول (8) توزيع مفردات العينة حسب طرق تخلصهم من المخلفات، وقد تم رصد 3 أنواع من المخلفات كما هو موضح بالجدول، تشير النتائج المذكورة بالجدول - بالنسبة للمخلفات المنزلية - إلى أن أكثر من ثُلث مفردات العينة يقومون بالتخلص منها بوضعها في مكان مخصص لها، وبلغت نسبتهم 37.9 %، بينما يتخلص منها أقل من ثُلثَي مفردات العينة (62.1 %) عن طريق الرمي في (الطريق/الترع)، وبالنسبة للمخلفات الزراعية تبين أن 45.3 % يقومون ببيعها، بينما يقوم نحو ثُلث المبحوثين (33.7 %) بكمرها ودفنها لتصنيع سماد الكمبوست (البلدي)، في حين يقوم نحو خُمُس المبحوثين (21 %) بالتخلص منها ورميها في الترع والطرق، أما بالنسبة للمخلفات الحيوانية فقد اتضح أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين (82.1 %) يقومون بكمرها ودفنها لعمل سماد الكمبوست، بينما يقوم (17.9 %) من العينة بالتخلص منها برميها في الترع والطرق.

ونستخلص مما سبق أن النسب المئوية الغالبة تُنْسب لصالح استغلال أو استثمار ما ينتج عن البيئة الريفية من مخلفات بطريقة تعود على المبحوثين وأسرهم بالمنفعة، ولاسيما أن 82.1 % و33.7 % يقومون بتصنيع الكمبوست (البلدي) من خلال دفن/كمر المخلفات الحيوانية والزراعية على التوالي. وتلك الطريقة تفيد أيضاً في تحسين التربة وزيادة خصوبتها، خفض نسبة التبخر لتقليل نسبة الفاقد من المياه، فضلاً عن زيادة وتحسين الإنتاجية من مختلف المحاصيل المنزرعة، وهذا كله يصب لصالح الانتقال لمرحلة الاقتصاد الأخضر.

جدول 7. توزيع المبحوثين حسب مصادر المعلومات المتعلقة بمخاطر ومشكلات التلوث البيني (ن= 95)

مصادر المعلومات المتعلقة بمخاطر التلوث البيني	دائما		أحيانا		نادرا		متوسط الرتبة	المرتبة
	ت	%	ت	%	ت	%		
شبكة المعلومات الدولية	39	41.1	25	26.3	31	32.6	2.1	الثانية
برامج تليفزيونية متخصصة	51	53.7	29	30.5	15	15.8	2.4	الأولى
المواقع المختلفة للتواصل الاجتماعي	38	40.0	21	22.1	36	37.9	2.0	الثالثة
برامج إذاعية متخصصة	32	33.7	29	30.5	34	35.8	1.98	الخامسة
جرائد ومجلات	23	24.2	33	34.7	39	41.1	1.83	السادسة
الأهل، الجيران، والأصدقاء	41	43.2	12	12.6	42	44.2	1.99	الرابعة

- تم حسابها من بيانات البحث.

جدول 8. توزيع المبحوثين حسب طرق التخلص من المخلفات (ن = 95).

- أنواع المخلفات	طرق التخلص						إجمالي
	وضعها في مكان مخصص لها		تخصيصها للبيع		دفن المخلفات وكمرها (تصنيع الكمبوست)	الرمي في (الطريق/الترع)	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	تكرار	%	%
1. المخلفات المنزلية	36	37.9	صفر	صفر	صفر	59	62.1	100
2. المخلفات الزراعية	صفر	صفر	43	45.3	32	20	21.0	100
3. المخلفات الحيوانية	صفر	صفر	صفر	صفر	78	17	17.9	100

- تم حسابها من بيانات البحث.

التوصيات

- وفقاً لما خَلُصَ إليه هذا البحث من نتائج يمكن صياغة بعض التوصيات كما يلي:

1. دعم دور المجتمع الريفي للتحول بشكل أكبر نحو الاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة ومواردها، وذلك من خلال صياغة شراكة بين وزارة الزراعة والجهات المعنية الأخرى لتعزيز هذا التحول بشكل تدريجي.
2. التوسع في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بين الريفيين من خلال الندوات التثقيفية، مع دعم جهاز الإرشاد الزراعي في هذا الاتجاه.
3. تقتضي الحاجة إلى أن يقوم مخططي البرامج التنموية وواضعي السياسات بمراعاة بُعد أو آلية الاقتصاد الأخضر في عملية التنمية المستدامة.
4. ضرورة إعداد وصياغة برامج التوعية التي توضح أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجالي الزراعة والتنمية الريفية، وفوائد ومزايا هذا التحول، مع مراعاة أن البرامج التليفزيونية والانترنت (مواقع التواصل الاجتماعية) هي من أكثر وسائل الاتصال انتشاراً.
5. ضرورة إجراء العديد من البحوث الاجتماعية لبحث تلك القضية من كل جوانبها، لكي يتوفر لدى الجهات المعنية كل المعلومات والنتائج المتعلقة بالقطاع الريفي والتي قد تسهم في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

المراجع

أبو عطا، عبد المنعم إبراهيم، (2013). المنظومة البيئية والنبات، بحث منشور في المؤتمر العربي الثالث المدخل المنظومي في التدريس والتعلم، أبريل 2013.

أحمد، طاهر أحمد، (2014). إدارة الأزمات والكوارث البيئية : إستراتيجية مقترحة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والإدارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

الحفني، يحيى عبد الرحمن يحيى، (2015). دور جمعيات الإصلاح في تسويق القطن بمحافظة البحيرة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية،93 (1).

الخولي، الخولي سالم إبراهيم، (2013). التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة بالريف، مركز الأرض، الأزبكية، القاهرة

الجمعية التعاونية الزراعية بناحية نتما، (2021). بيانات زراعية غير منشورة، قرية نتما بمركز كوم حمادة، محافظة البحيرة.

الغامدي، عبدالله، (2007). التنمية المستدامة بين: حق استغلال الموارد الطبيعية ومسئولية حماية البيئة، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض.

الصياد، جلال مصطفي، ومصطفي جلال، (1990). المعاينة الإحصائية. دار المريخ للنشر، الرياض.

الديب، آمال عبد العاطى، (2002). دور الإرشاد الزراعي في تنمية المرأة الريفية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

آدم، محمد، (2006). الأبعاد الاقتصادية والإنسانية لمشكلة تلوث البيئة، مجلة النبأ، العدد 63، فبراير 2006.

الجريدة الرسمية، (2019). قانون رقم 14 لسنة 2019 بتعديل أحكام قانون 38 لعام 1976 والخاص بتحسين وصيانة الأراضي الزراعية، العدد 12 (مكرر)، 25 مارس 2019، ج.م.ع.

الفارس، إيمان، (2020). تقرير عن صياغة مفهوم الاقتصاد الأخضر لمرحلة ما بعد "كورونا". https://alghad.com

إلياس، ماجد جورج، (2009). التنوع البيولوجي الزراعي، وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، ج.م.ع .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP"، (2011). نحو اقتصاد أخضر، مسارات نحو التنمية المستدامة، مرجع لواضعي السياسات.

جاويش، مصطفي، (2017). قضية السكان في مصر..محنة أم منحة، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات.

خنفر، عايد راضي، (2014). الاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر)، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد39 ، 9 "يناير2014" .
رؤية مصر 2030، (2014). إستراتيجية التنمية المستدامة 2030، وزارة التخطيط والمتابعة، مصر.
سلام، أسامة محمد، (2018). البصمة المائية المصرية، مؤشر أمن الماء والغذاء، المركز القومي لبحوث المياه، مصر.
سليمان، سرحان، وفواز، محمود محمد، (2015). دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، يونيو 2015 .
شعراوي، هبة، (2017). أثر التدهور البيئي على النمو الاقتصادي، اقتصاديات ونظم الإدارة البيئية، وزارة البيئة، مصر.
عباسي، مصطفى عبد اللطيف، (1996). الموارد الطبيعية، وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، الجيزة.
عبدالرحمن، نيفين، (2010). دراسة أولويات الوعي البيئي الريفي، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
عبدالوهاب، محمد مجدي، (2018). التغيرات المناخية وتأثيراتها المستقبلية على مصر، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، يناير 2018، مصر.
نجاتي، حسام الدين، (2014). الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (251)، معهد التخطيط القومي، مصر.
وزارة البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2013). ورشة عمل حول: التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي، 7 إبريل2013 .\

Buckley, Lila, (2021). Engaging with China's ecological civilization, A pathway to a green economy?, POLICY INSIGHTS AND LESSONS FROM THE GREEN ECONOMY.
Curso, A. Distacia, (2014). Introduction to a Green Economy - Concepts and Applications, UNITAR, 6th Edition, 10 September 2014.
ILO & EU, (2014). TOWARDS A GREENER ECONOMY: THE SOCIAL DIMENSIONS, INTERNATIONAL INSTITUTE FOR LABOUR STUDIES .
UNEP, (2012). GREEN ECONOMY IN ACTION: Articles and Excerpts that Illustrate Green Economy and Sustainable Development Efforts, August 2012.
International Institute of Environment & Development "IIED",(2020). The 5 principles of green economy. https://www.greeneconomycoalition.org/news and resources.
United Nations,(2021). Green economy, https://sustainabledevelopment.un.org / 27/4/2021.
United Nations, (2012). Social Dimensions of Green Economy, https://www.unrisd.org /projects.nsf.

A social study of Rural People Supportive Practices of Green Economy in Buhaira Governorate

Heikal E. A.M.

Rural Sociology and Agricultural Extension depet. Faculty of agriculture, Cairo University

ABSTRACT

The research aimed at measuring the level of respondents' implementation of practices that support the green economy, to determine the relationship between degree of implementation of practices supporting the green economy (DIPGE) and studied variables, As well as determining significance of difference between degree of gender implementation (male/female) of practices that support the green economy, determining degree of relative contribution of independent (related) variables in explaining total variance in the (DIPGE), to Identify Sources of respondents' information related to environmental risks and problems, and methods of disposal of respondents and their families from waste. The field research was conducted - using a personal interview questionnaire - in Netma village, Buhaira Governorate, during February 2021 with a simple sample of 95 respondents. Data were analyzed by Frequency Distribution Tables, Percentages, range, a. mean, mode, t-test, Chi-Square, Step-wise regression, and Simple Correlation Coefficient. Results shown that: 50.5 % of overall sample had a medium level of implementation of practices that support the green economy, 29.5% had a low level, and 20% had a high level, There is a significant relationship between (DIPGE) and each of: (number of family members, number of years of agricultural experience, the social value of land, attitude towards education, total household income monthly, possession of agricultural machinery, Per capita share of agricultural land, professional status, and type of crops grown), The following variables contribute together: (possession of agricultural machinery, number of years of agricultural experience, and Per capita share of agricultural land) to explain 32.4 % of total variance of dependent variable, Specialized television programs and internet ranked first and second as the most important sources of respondents' information related to risks and problems of environmental pollution, 82.1% and 33.7% of respondents manufacture compost by burying animal and agricultural wastes, respectively.

Keywords: Sustainable Development, Green Economy, Buhaira Governorate.